المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

اثنا عشر عاماً على مجزرة الشعيطات:
العدالة ما تزال ممكنة

اثنا عشر عاماً على مجزرة الشعيطات:
العدالة ما تزال ممكنة

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير هو منظمة مجتمع مدني مستقلة غير حكومية وغير ربحية، تأسست عام 2004، تعمل على تحقيق العدالة، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز حرية الإعلام، ودعم المجتمع المدني، وتشجيع المواطنة الفاعلة. اكتسب المركز خبرة في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. يتمتع المركز بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة منذ 2011، ويركز عمله على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم ملفات قضائية لمحاسبة مرتكبيها، مع تعزيز دور الضحايا وأسرهم، ودعم الصحفيين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، والإعلام المستقل كوسيلة لبناء الديمقراطية ودعم السلم الأهلي .أنشأ المركز قاعدة بيانات متطورة لتُستخدم كمرجع لعمليات العدالة الانتقالية.

تم إعداد هذا التحقيق بدعم من منظمة مركز مرونة المعلومات
(Centre for Information Resilience – CIR)

نتوجّه بجزيل الشكر والامتنان إلى الشهود والناجيات والناجين، وأفراد عائلات الضحايا، وبشكل خاص إلى رابطة عائلات ضحايا الشعيطات، لمعلوماتهم التي شكّلت أساسًا لتسليط الضوء على الانتهاكات والمساهمة في إعداد هذا التقرير. لم يكن لهذا التقرير أن يكتمل لولا شجاعتهم وثقتهم الكبيرة بالمركز.

حقوق النشر © 2026 **المركز السوري للإعلام وحرية التعبير** (SCM)

www.scm.bz

2026

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

المحتويات:

أولاً: المقدمة 1

ثانياً: منهجية التقرير..... 2

ثالثاً: الخلفية والسياق..... 5

السياق الاجتماعي – عشيرة الشعيطات..... 5

السياق العسكري – صعود تنظيم داعش في دير الزور..... 6

نقض الاتفاق وفتوى التكفير 7

رابعاً: التسلسل الزمني للمواجهات والمجزرة: 9

اندلاع المواجهات 9

المعركة العسكرية 10

سقوط المنطقة..... 11

ما بعد هزيمة داعش 11

خامساً: أنماط الانتهاكات المرتكبة..... 12

القتل الجماعي والإعدامات الميدانية..... 13

الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية..... 16

استهداف الأطفال والنساء وكبار السن 17

استهداف ذوي الاحتياجات الخاصة..... 18

المقابر الجماعية وإخفاء الجثامين..... 20

سادساً: أماكن وقوع الانتهاكات 21

سابعاً: المشتبه بهم في ارتكاب الانتهاكات 22

ثامناً: خاتمة وتوصيات 23

تاسعاً الملاحق: 25

أولاً: المقدمة

يأتي هذا التقرير في سياق عمل المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM) وجهوده المستمرة لدعم مسارات العدالة الانتقالية في سوريا، ولا سيما من خلال الإسهام في دعم عمل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين في كشف الحقيقة وجبر ضرر الضحايا وإنتاج توثيق شامل يعكس الانتهاكات والجرائم التي طالت مختلف المكونات المجتمعية في سوريا ويُبرز أصوات الضحايا وحقوقهم دون تمييز، بما يسهم في تعزيز شمولية مسارات العدالة الانتقالية وضمان أن تعكس عمليات كشف الحقيقة والمحاسبة وجبر الضرر تجارب جميع المتضررين من النزاع.

يقدم التقرير توثيقاً لما يعرف ب «مجزرة الشعيطات» التي وقعت في ريف دير الزور الشرقي في آب/أغسطس 2014، بوصفها واحدة من أوسع الجرائم الجماعية التي ارتكبها تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) بحق المدنيين في سوريا، وإحدى أبرز الجرائم التي اتخذت طابعاً انتقامياً ممنهجاً موجّهاً ضدّ جماعة محلية محددة على أساس انتمائها الاجتماعي والقبلي.

تشكل هذه المجزرة نموذجاً على أنماط العنف التي أنتهجها التنظيم في مناطق سيطرته، حيث لم تقتصر الأفعال المرتكبة على المواجهات العسكرية، بل امتدت إلى الإعدامات الميدانية الجماعية والقتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتهجير القسري واسع النطاق، وما رافق ذلك من ممارسات تعذيب ومعاملة قاسية وانتهاكات طالت الفئات الأشد ضعفاً. وقد خلّفت هذه الجرائم آثاراً إنسانية واجتماعية وقانونية عميقة لا تزال تداعياتها مستمرة حتى اليوم، سواء على مستوى الضحايا وأسرهم، أو على مستوى البنية المجتمعية والاقتصادية لمنطقة ريف دير الزور الشرقي.

ولا يقتصر التقرير على السرد الوقائعي للأحداث، بل يقدم تحليلاً لأنماط الانتهاكات المرتكبة، وتكييفها القانوني في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحديد، حيث أمكن، مستويات المسؤولية الجنائية، الفردية والقيادية، والبحث عن أهم الشخصيات التي يشتبه في ارتكابها للانتهاكات، إضافة إلى إبراز الأثر التفاضلي للمجزرة على النساء والأطفال والفئات ا لمستضعفة .

ثانياً: منهجية التقرير

اعتمد هذا التقرير على مقاربة توثيقية مركبة جمعت بين المصادر الأولية والمواد المفتوحة المصدر والمراجع الحقوقية. حيث استندت عملية التوثيق بصورة أساسية إلى شهادات ناجين وشهود عيان وأقارب ضحايا جُمعت وفق منهجية معيارية معتمدة داخلياً لدى المركز. وقد أُجريت مقابلات معمّقة مع خمسة عشر شاهداً/شاهدة، ممن عايشوا الأحداث مباشرة أو شاركوا في عمليات دفن الجثامين أو عاينوا مواقع المقابر الجماعية لاحقاً. تم تفريغ الشهادات خطياً، ومراجعتها مع أصحابها، واعتماد تقاطع داخلي للروايات لضبط الفروقات الزمنية أو المكانية وتعزيز الاتساق.

واعتمد التقرير كذلك على تحليل 59 من المواد بصرية، شملت تسجيلات نشرها تنظيم "الدولة الإسلامية" نفسه، وصوراً ومقاطع مصورة سرّبها ناشطون محليون. وقد خضعت هذه المواد لعمليات تحقق تقني شملت مطابقة المعالم الجغرافية، وتحديد المواقع باستخدام أدوات المصادر المفتوحة (OSINT)، بما في ذلك Google Maps a OpenStreetMapg، ومقارنة التضاريس والبنية العمرانية مع صور الأقمار الصناعية المتاحة. وأسهم هذا التحليل في تثبيت مواقع إعدامات ميدانية ومسارات نزوح وأماكن مقابر جماعية وردت في الشهادات.[1]

كما جرى تقاطع المعطيات الميدانية مع تقارير منظمات حقوقية سورية ودولية، ومواد بحثية تناولت مجزرة الشعيطات في سياق توسع تنظيم داعش في دير الزور، إضافة إلى توثيقات إعلامية معاصرة للأحداث. وقد ساعد هذا التقاطع في تدقيق التسلسل الزمني وتثبيت بعض الوقائع الجوهرية، لا سيما ما يتعلق بمرحلة السيطرة الكاملة للتنظيم على القرى الثلاث (أبو حمام، الكشكية، غرانيج) وتصاعد الإعدامات الجماعية في منتصف آب/أغسطس 2014.[2] ولم يُدرج في التقرير أي ادعاء بوصفه واقعة مثبتة إلا عند تقاطعه مع مصدر مستقل ثانٍ على الأقل، سواء كان شهادة إضافية أو مادة بصرية أو مرجعاً حقوقياً موثوقاً. واعتمد الفريق معيار "السبب المعقول للاعتقاد" في تثبيت الوقائع، بما ينسجم مع الممارسات التوثيقية المعتمدة في التحقيقات الحقوقية الدولية.[3]

1 متحف سجون داعش، "مجزرة الشعيطات في دير الزور: توثيق الحدث".

2 معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، "مجزرة داعش المنسية في دير الزور"، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

3 يعتمد المركز السوري للإعلام وحرية التعبير منهجية توثيق صارمة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، تستند إلى المعايير الدولية والممارسات الفضلى. تضمن هذه المنهجية الالتزام بالمبادئ الأساسية للتوثيق بما في ذلك الحياد والموضوعية والدقة والسرية وعدم التسبب بالضرر. تشمل الجوانب الرئيسية لمنهجية

فيما يتعلق بالتوثيق الزمني، أُنشئ خط زمني تفصيلي للأحداث بالاستناد إلى الشهادات والمواد البصرية والمراجع المتقاطعة، مع توحيد التواريخ بين التقويمين الهجري والميلادي عند الاقتضاء، نظراً إلى أن بعض الشهود أشاروا إلى تواريخ مرتبطة بشهر رمضان لعام 2014.

وخلال جميع مراحل العمل، التزم فريق التوثيق بمبادئ أخلاقية صارمة، شملت الحصول على موافقة مستنيرة من الشهود، وإتاحة حق سحب الشهادة عند الطلب، واستخدام أسماء مستعارة في النشر العلني متى اقتضت الضرورة، وتخزين البيانات الحساسة في بيئة رقمية مؤمنة ومشفّرة. كما خضع النص لمراجعة قانونية داخلية لضمان عدم تضمينه معلومات قد تعرّض الشهود أو ذوي الضحايا لمخاطر محتملة.

إلى جانب الشهادات، استند التقرير إلى قائمة للضحايا أعدّها المركز بالتعاون مع مبادرات مدنية محلية من أبناء الشعيطات مبنية على تحليل دقيق لمقاطع البيانات المستخلصة من قاعدة بيانات تفصيلية أعدها المركز، والتي بنيت عبر منهجية صارمة لمقاطعة المعلومات بين القوائم المقدمة من «رابطة عائلات ضحايا الشعيطات» والأسماء التي جمعها فريق المركز من الشهود والمتعاونين الميدانيين، صعوداً إلى فحص الأرشيفات الرقمية والمصادر المفتوحة التي واكبت المجزرة.. وتتضمن أسماء الضحايا وتواريخ الميلاد والوفاة والأعمار التقريبية وأماكن القتل أو العثور على الجثامين ومصادر التحقق. وقد أمكن توثيق مئات الضحايا بأسماء مكتملة، مع استمرار العمل على تحديث القائمة نظراً لاحتمال وجود مفقودين لم تُحسم مصائرهم أو رفات لم يُعثر عليها بعد.

التوثيق في المركز ما يلي:

- **مصادر المعلومات:** يقوم فريق المركز من مسؤولي/ات التوثيق والمراسلين/ات الميدانيين/ات بجمع المعلومات من خلال الشهادات المباشرة، إضافة للتحقيقات مفتوحة المصدر.
- **التحقق من المعلومات:** يتم التأكد من كل انتهاك موثّق من خلال مصدرين مستقلين وموثوقين على الأقل، قام فريقنا بالتحقق منهما بدقة.
- **عملية التحقق المتقاطع**: تخضع جميع المعلومات، بما في ذلك الشهادات، لعملية تحقق متقاطع شاملة من خلال مقارنة المعلومات التي تم جمعها من مصادر مختلفة لضمان دقتها وموثوقيتها والكشف عن أي تناقضات أو ثغرات محتملة.
- **تحديد هوية الضحايا:** يتم تسجيل الضحايا الذين يمكن تحديد هويتهم/ن بالاسم فقط في نظام إدارة البيانات التابع للمركز، أما الضحايا الذين لا يمكن تحديد هويتهم/ن بالاسم، فلا يتم تضمينهم/ن في التقارير، ولكن تُحفظ معلوماتهم/ن بشكل آمن إلى حين التحقق منها واستكمالها.
- **معيار الإثبات:** يعتمد المركز معيار «أسباب معقولة للاعتقاد» الذي يتطلب وجود أساس موثوق به ومعقول يفيد أو يشير لوقوع انتهاك، استناداً إلى معلومات موثوقة تدعم حدوث الانتهاك.
- **تحديث قاعدة بيانات المركز:** نقوم بمتابعة ومراقبة قاعدة البيانات بشكل مستمر لرصد التطورات والتغييرات وإدخال معلومات وعناصر جديدة مثل الصور ومقاطع الفيديو. كما تُجرى مراجعات دورية للتقليل من الأخطاء المحتملة التي قد تحدث أثناء عملية إدخال البيانات..

ومع ذلك، واجهت عملية التوثيق قيوداً موضوعية أبرزها:

1. إغلاق المنطقة التي حدثت فيها الانتهاكات بالكامل خلال فترة سيطرة التنظيم عام 2014، وتأخر الوصول الميداني المستقل حتى أواخر عام 2017، وتشتت الشهود بفعل النزوح الواسع، واستمرار وجود مخاوف أمنية حالت دون إفصاح بعض الناجين عن كامل تفاصيل شهاداتهم. كما لا تزال عدة مقابر جماعية يُعتقد أنها لم تُفتح أو تُفحص جنائياً حتى اليوم، ما يترك فجوات قائمة في تحديد العدد النهائي للضحايا وتحديد هوية جميع المفقودين.

2. واجه فريق العمل صعوبة بالغة في الحفاظ على استمرارية التواصل مع المصادر المحلية وذوي الضحايا في دير الزور وذلك نتيجة للتحولات الأمنية والميدانية المتسارعة التي أعقبت العمليات العسكرية في شمال شرق سوريا خلال شهري كانون الثاني وشباط 2026 وما رافقها من تذبذب حاد في خدمات الاتصال والإنترنت مما أدى إلى تعذر الوصول إلى شهود عيان أساسيين.

3. اتسمت مجموعة كبيرة من المواد المرئية (المسجلة) بغياب المؤشرات الطبوغرافية أو المعالم المكانية الواضحة، مما وضع تحديات تقنية أمام عملية «التحقق الجغرافي» (Geolocation) وتحديد نقاط وقوع الأحداث بدقة متناهية.

4. انخفاض الجودة التقنية لبعض المقاطع المصورة وتدني دقة التفاصيل فيها، الأمر الذي أعاق عمليات التحليل البصري المتقدمة.

5. تعذر على الفريق استكمال عملية «المطابقة والإسناد» لبعض الصور والفيديوهات نتيجة لفقدان الاتصال المفاجئ بالمصادر الميدانية، مما حال دون ربطها بشكل قطعي ومباشر بالمجزرة محل البحث وضمان سياقها الزمني والمكاني الصحيح.

6. المشتبه بهم الذين ظهروا في الفيديوهات والصور التي تم تحليلها كان معظمهم من المقاتلين الأجانب في صفوف التنظيم ضمن كتيبة البتار الليبية.

رغم هذه القيود، يوفّر الدمج بين الشهادات الميدانية، وقاعدة البيانات الاسمية، والتحليل المكاني، والتقاطع المرجعي، بنية توثيقية متماسكة تتيح توصيف المجزرة بشكل قانوني قابل للبناء عليه في سياقات المساءلة الوطنية والدولية.

ثالثاً: الخلفية والسياق

السياق الاجتماعي – عشيرة الشعيطات

تُعدّ عشيرة الشعيطات إحدى بطون قبيلة العقيدات العربية الكبرى المنتشرة في شرق سوريا وغرب العراق، وتتركز جغرافياً في ثلاث قرى رئيسية تقع على الضفة الشمالية لنهر الفرات في ريف دير الزور الشرقي، هي: أبو حمام، الكشكية، وغرانيج. وقد قُدِّر عدد سكان هذه القرى بنحو 180 ألف نسمة قبل عام 2014، مع امتداد سكاني في القرى والمزارع المحيطة بها.[4]

اعتمدت البنية الاقتصادية والاجتماعية للعشيرة تقليدياً على الزراعة وتربية المواشي والعمل في قطاع النفط، ولا سيما في حقل العمر النفطي القريب جغرافياً من مناطق انتشارها، وهو أحد أكبر الحقول النفطية في سوريا.[5] كما اتسمت الشعيطات ببنية قبلية متماسكة، تقوم على روابط قرابة وعشائرية قوية، أسهمت في تعزيز آليات التضامن الداخلي، وهو عامل سيظهر لاحقاً في شكل رد الفعل الجماعي تجاه تمدد تنظيم داعش.

مع اندلاع الاحتجاجات في سوريا عام 2011، شارك عدد من أبناء الشعيطات في الحراك السلمي، قبل أن ينخرط بعضهم لاحقاً في التشكيلات المسلحة المحلية المرتبطة بالجيش السوري الحر. ومن أبرز هذه التشكيلات لواء جعفر الطيار الذي ضمّ كتائب محلية مثل لواء ابن القيم وكتيبة الحمزة وكتائب أحفاد عائشة.[6]

وقد لعبت هذه الفصائل دوراً مزدوجاً. مواجهة قوات الحكومة السورية في المرحلة الأولى، ثم الاشتباك مع التنظيمات الجهادية التي بدأت بالتوسع في المنطقة، وعلى رأسها "جبهة النصرة". وتشير أربع شهادات موثقة لأشخاص من أبناء المنطقة عاصروا الأحداث بأن معظم أبناء الشعيطات رفضوا إقامة

4 تقرير iMMAP، Deir Azzour Tribal Mapping Project، دراسة حول وضع القبائل في شمال شرق سوريا، يُشير إلى أن عشيرة الشعيطات جزء من عشيرة العكيدات، وأن أفرادها يتركزون في ثلاث قرى رئيسية على الضفة الشمالية لنهر الفرات: أبو حمام، الكشكية، وغرانيج. (iMMAP)

5 تقرير The Washington Institute for Near East Policy، Who Benefits from a U.S. Oil Deal in Northeast Syria?، يتناول حقول النفط في شمال شرق سوريا ويصف تجارب عملها، بما في ذلك المواقع المماثلة لحقل العمر النفطي في دير الزور، ويعكس كيفية إدارة هذه الحقول في ظل الصراع وإمكانات التنمية الاقتصادية المرتبطة بها. (washingtoninstitute.org)

6 أرشيف الثورة السورية - توثيق فصائل الجيش الحر في دير الزور: يوضح مشاركة شباب عشيرة الشعيطات في الجيش السوري الحر منذ 2011. Deir Ezzor Archive, 2020

مقـرات دائمـة لجبهـة النصرة داخـل قراهم. كما أفاد شـاهدان بأن عناصـر التنظيم وصفـوا أبنـاء العشـيرة بـ «الخـوارج» وتخـذوا مـن ذلـك مبـرراً لاسـتهدافهم دون تمييـز.[7] ويعكـس هذا الموقـف، وفق ما ورد في الشـهادات الموثقـة، توجهاً محلياً رافضـاً لهيمنـة التنظيمـات المتشـددة، وهو ما قد يكون أسـهم لاحقـاً في تصاعد التوتـرات التـي انتهـت بمواجهـة مفتوحة مع تنظيـم داعش.

السياق العسكري – صعود تنظيم داعش في دير الزور

مـع مطلـع عـام 2014، أطلـق تنظيم "الدولـة الإسلامية" حملة عسـكرية موسـعة للسـيطرة علـى محافظـة ديـر الـزور، مسـتفيداً مـن حالة الانقسـام والاقتتـال بين فصائـل المعارضـة المسـلحة. وخلال أشـهر قليلـة، تمكـن التنظيـم مـن إقصـاء معظم خصومه، بمن فيهم جبهة النصرة وفصائل الجيش الحر، وبسـط سـيطرته على مسـاحات واسـعة مـن المحافظة بحلـول تموز/يوليـو 2014.[8]

اسـتنادًا إلـى إفـادات ثلاثة شـهود أدلوا بشـهاداتهم للمركـز، اثنان منهـم من قرية أبـو حمام وقد عايشـا أحداث المجزرة بصورة مباشـرة، وكان أحدهما عنصراً سـابقاً فـي لـواء جعفـر الطيـار التابـع للجيش السـوري الحـر، فيما ينحـدر الشـاهد الثالث مـن قريـة الكشـكية وكان مقيمـاً فيهـا خلال الفتـرة التـي بدأ فيهـا تنظيـم "الدولة الإسلاميـة" بالظهـور في المنطقـة، وقد أفاد بأنـه تعرّض لاحقاً للاعتقـال من قبل عناصـر التنظيـم، أن التنظيـم حاول فـي المراحل الأولـى لظهوره تجنّـب الدخول في مواجهة مباشـرة مع أبناء عشـيرة الشـعيطات.

وبحسـب هذه الشـهادات، طرح التنظيم اتفاقاً على وجهاء وقادة العشـيرة يقضي بتسـليم الـسلاح الثقيل والآبـار النفطية مقابل عدم دخول مقاتليـه إلى القرى وعدم التعرض للسـكان المدنيين. وقد جرت مفاوضات بين الطرفين بمشـاركة وسـطاء محلييـن مـن أبناء المنطقة. ونتيجة لذلك، تم تسـليم بعض الأسـلحة الثقيلة وعدد مـن الآبـار النفطيـة للتنظيم، في حين انسـحبت فصائـل من الجيش السـوري الحر مـن المنطقـة باتجاه مناطق أخرى، مـن بينها القلمون الشـرقي ومدينة حلب.

7 شهادات ميدانية - SCM

8 لجنـة التحقيـق الدوليـة المسـتقلة التابعـة للأمم المتحـدة حـول الجمهورية العربية السـورية (2014) - يشـير التقريـر في الصفحـات 2-3 إلـى حملـة تنظيم "داعش" للسـيطرة علـى دير الزور في مطلع 2014 وبسـط سـيطرته على معظـم المحافظـة بحلـول يوليـو. https://www.ecoi.net/en/file/local/1156183/1226_1416997928_hrc-crp-isis-14nov2014.pdf

غيـر أن الوضـع تغيّر لاحقاً. ففي شـهر تموز/يوليو 2014، الذي صادف شـهر رمضان، دخـل عـدد مـن عناصـر التنظيم إلى بلـدة الكشـكية واتخذوا مـن مبنى البلديـة مقراً لهـم، وبـدأوا بمضايقة السـكان المدنييـن. كما دخلـت دورية تابعة لتنظيـم "الدولة الإسلاميـة" إلـى قرية أبو حمام، حيث قـام عناصرها باقتحام منزل أحد سـكان البلدة وقتلـه وقطع رأسـه أمـام أفـراد عائلته. وعقـب هذه الحادثـة خرجت زوجـة الضحية تسـتغيث بالأهالـي، مـا دفـع عـدداً مـن أبنـاء عشـيرة الشـعيطات إلـى التجمـع ومهاجمـة مقـر التنظيـم فـي مبنـى بلديـة الكشـكية. وحسـب الشـهود فـإن هذه الحادثـة أدت إلـى انهيـار الاتفاق بيـن الطرفين وانـدلاع المواجهـات لاحقاً.

نقض الاتفاق وفتوى التكفير

عقـب انهيـار الاتفاق، بعد قيـام أحد عناصر تنظيـم داعش بقتل أحد أبناء العشـيرة أمام منزله وأسـرته حشـد تنظيم داعش قوات كبيرة على أطراف قرى الشـعيطات وفـرض حصـاراً تدريجيـاً عليها. وبالتوازي مع التحشـيد العسـكري، سـعى التنظيم إلـى توفيـر غطاء "شـرعي" للهجوم عبر اسـتصدار فتـوى تكفيرية من أحد شـرعييه، المعـروف باسـم أبـو عبـد الله الكويتي.[9] وتشـير هـذه الفتـوى، وفق مـا يظهر من سـياق الأحداث، إلى نمـطٍ اعتمده التنظيم في شـرعنة العنف الجماعـي عبر تأطيره دينيـاً وتحويـل الصـراع مـن نـزاع مسـلح محلـي إلـى مواجهـة ذات طابـع عقائـدي تُسـتخدم لتبرير عمليـات القتل.

علـى الرغـم مـن أن تنظيم "الدولـة الإسلاميـة" كان يعتمد في الغالب على الإرشـاد الشـفهي لتمريـر فتاويـه المتطرفـة داخـل مراكـز التدريـب، فـإن قضيـة عشـيرة الشـعيطات تركـت أثـراً مكتوباً يُعـد اسـتثناءً لهذه القاعـدة. فقد نشـرت صحيفة ديلـي ميـل البريطانيـة وثيقة مسـربة صادرة عن قيـادة ما كان يسـمى "ولاية الخير" (ديـر الـزور)، وموجهـة إلى المسـؤول الشـرعي فـي التنظيم أبـو الفاروق التونسـي. وقـد حصـل المركـز علـى نسـخة مـن هـذه الوثيقـة مـن رابطـة عـائلات ضحايـا الشـعيطات. وتُظهر الوثيقة، التـي جاءت مقتضبة وحازمة، توجيهـاً صريحاً بضرورة الالتـزام بفتوى الشـيخ أبو عبد الله الكويتي بشـأن أبناء عشـيرة الشـعيطات، حيث ورد فيها:

> "إلى الأخ أبـو الفـاروق التـونسي، يُرجـى الالتزام الكامـل بفتوى الشـيخ أبو عبـد الله الكويتي في مسـألة مرتدّي الشـعيطات، بنداً بنـداً، والله من وراء القصـد، وجزاك الله خيراً أخـي الفاضل."

9 نشرَت نسخة منه صحيفة "ديلي ميل" البريطانية

وتحمل الوثيقة تاريخ 3 شوال 1435 هجري (الموافق 30 تموز/يوليو 2014)، كما خُتمت بالختم الرسمي لـ"ولاية الخير" مع توقيع الجهة المرسلة، ما يشير إلى صدورها ضمن التسلسل الإداري للتنظيم في تلك المرحلة.

وللتحقق من صحة الوثيقة، أُجريت عملية تدقيق ومقارنة فنية شملت عدة مسارات. فقد جرت مطابقة الختم والتوقيع مع نماذج أخرى لوثائق متداولة صادرة عن التنظيم، كما تم تحليل لغة الخطاب وطبيعة الورق وطريقة كتابة التاريخين الهجري والميلادي للتأكد من توافقها مع الأنماط الإدارية المعروفة لدى التنظيم في تلك الفترة. إضافة إلى ذلك، تم تقاطع المعلومات الواردة في الوثيقة مع شهادات ميدانية من المنطقة، أشارت إلى أن تنفيذ الأوامر المرتبطة بالفتوى بدأ فعلياً عقب صدور هذا التوجيه. وبناءً على مجمل هذه المؤشرات، ترجّح عملية التحقق بدرجة كبيرة أن الوثيقة صادرة عن الهياكل الإدارية لتنظيم "الدولة الإسلامية" في دير الزور خلال تلك المرحلة.

أدناه صورة للوثيقة موضوع التحليل، إلى جانب صور لنماذج وثائق أخرى صادرة عن التنظيم جرت مقارنتها بها في إطار عملية المطابقة الفنية.

رابعاً: التسلسل الزمني للمواجهات والمجزرة:

اندلاع المواجهات

أفاد خمسة شهود من سكان قرية أبو حمام، ممن جرى توثيق شهاداتهم من قبل المركز، بأن المواجهات بدأت في أواخر تموز/يوليو 2014 عقب قيام عناصر من تنظيم "الدولة الإسلامية" بقتل أحد المدنيين في القرية وقطع رأسه أمام أفراد عائلته. وبحسب الشهود، أثارت هذه الحادثة حالة من الغضب والاستياء بين أبناء عشيرة الشعيطات. وفي أعقاب ذلك، نفذ أبناء الشعيطات هجوماً مسلح على مواقع تابعة للتنظيم في المنطقة، أسفر عن مقتل عدد من عناصره وأسر آخرين.

لاحقاً، طالب التنظيم أبناء الشعيطات بتسليم الأشخاص الذين شاركوا في الهجوم على مواقعه، غير أن هذا الطلب قوبل بالرفض من قبل سكان المنطقة. وترافق ذلك مع شروع عدد من أبناء المنطقة في الاستعداد للدفاع عن مناطقهم في حال شنّ التنظيم هجوماً على مناطقهم.

في إطار جهود توثيق الأحداث الميدانية التي شهدتها المنطقة، خضعت مجموعة من المواد البصرية لعملية تدقيق فني شاملة تضمنت 20 صورة و7 مقاطع فيديو تم الحصول عليها من رابطة عائلات ضحايا الشعيطات، والتي تؤرخ لمرحلة المواجهات العسكرية التي اندلعت في 31 يوليو 2014، حيث أظهرت الصور الملتقطة أرتالاً لعناصر مسلحة تنتمي لقبيلة الشعيطات في حالة تجمّع استباقي لمواجهة توغل التنظيم، كما وثقت المواد صوراً لحالات أسر لعناصر من «داعش» مما يقدم دلالة بصرية على حدة المواجهات التي دارت آنذاك، وتضمنت الفيديوهات تسجيلاً لعمليات اشتباك عنيفة برزت فيها أصوات إطلاق النار من أسلحة ثقيلة إضافة إلى مشاهد توثق اقتتالاً داخل الأحياء السكنية والمدنية، وعلى الرغم من القيمة التوثيقية لهذه المواد، إلا أن عملية تحديد الموقع الجغرافي واجهت تحديات تقنية جوهرية بسبب ضعف الجودة الذي حال دون استخراج تفاصيل دقيقة كالمعالم البارزة، وغياب النقاط المرجعية أو زوايا التصوير التي تسمح بالمطابقة مع الخرائط الرقمية بدقة يقينية، وعليه فقد تم تصنيف هذه المواد كأدلة توثيقية للحدث على المستوى العام مع إدراجها ضمن نطاق التوثيق التاريخي للمواجهة، مع التحفظ على تحديد الإحداثيات الجغرافية الدقيقة لكل لقطة على حدة نظراً لمحدودية البيانات البصرية المتاحة.

وفي السياق نفسه، أُجريت عملية تحقق من مقطع فيديو يُرجَّح ارتباطه بالمواجهات. ويُسمع في التسجيل صوت يقول إن "عناصر التنظيم طُردوا بعد قيامهم بحرق أحد مساجد بلدة أبو حمام في دير الزور". ومن خلال مقارنة المعطيات المتاحة وتحليلها، أمكن تحديد موقع تقريبي للمكان الظاهر في الفيديو: (40.64436755138906 ,34.85698285547949)

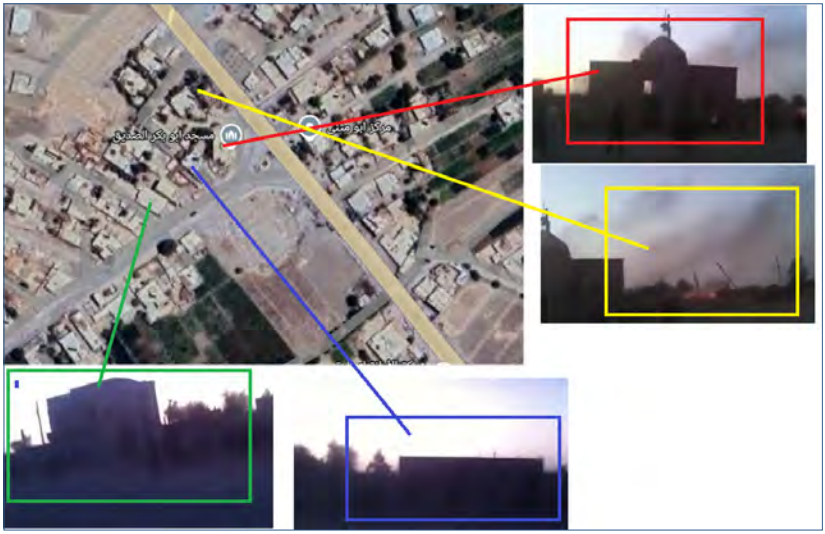

المعركة العسكرية

ردّ التنظيم بإرسال تعزيزات ضخمة، شملت مقاتلين أجانب من كتيبة البتّار الليبية، ونشر قناصة ومدافع هاون استهدفت القرى بشكل مكثف.[10] استمرت المواجهات نحو أسبوعين، وسط حصار خانق ونقص حاد في الغذاء والدواء، ما أدى إلى سقوط قتلى إضافيين بين المدنيين.[11]

10 North Press Agency، تقارير ميدانية حول مجزرة الشعيطات وتعزيزات تنظيم الدولة الإسلامية في دير الزور. (North Press, 2019)

11 شهادات وثقها المركز

سقوط المنطقة

بحلول منتصف آب/أغسطس 2014، انهارت مقاومة أبناء عشيرة الشعيطات بعد حصار محكم فرضه تنظيم "الدولة الإسلامية" على قرى المنطقة، ما أدى إلى نزوح جماعي واسع للسكان المدنيين نحو مناطق مجاورة. وتشير تقديرات ميدانية إلى نزوح ما يقارب 150 ألف شخص خلال فترة قصيرة.[12] وفي أعقاب سيطرة التنظيم على المنطقة، ارتُكبت سلسلة من الانتهاكات الجسيمة بحق السكان، شملت عمليات قتل واسعة النطاق واعتقالات وملاحقات استهدفت أبناء العشيرة في عدة قرى، مع معلومات عن دفن عدد من الضحايا في مقابر جماعية سرية، اكتُشف بعضها في سنوات لاحقة،[13] كما موضح أدناه. وتُظهر المعلومات المتوفرة أن عمليات القتل استهدفت أفراداً من أبناء عشيرة الشعيطات على أساس انتمائهم العشائري، وليس بناءً على مسؤولية فردية محددة.

ما بعد هزيمة داعش

مع طرد التنظيم من دير الزور أواخر 2017، عاد الأهالي إلى قراهم ليجدوا دماراً واسعاً ومقابر منتشرة. وأُسست لاحقاً رابطة عائلات ضحايا الشعيطات التي تولت توثيق الضحايا والمطالبة بالعدالة، ونظمت أول فعالية علنية لإحياء الذكرى السادسة عام 2020.[14]

كما شهد عام 2022، لائحة اتهام صادرة في 29 يونيو/حزيران 2022 ضد المواطن السوري رائد إ.، عضو في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بتهم الانتماء إلى منظمة إرهابية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب والمشاركة في حملات عنف ضد قبيلة الشعيطات في دير الزور صيف 2014.[15] وتضمنت لائحة الاتهام

12 النزوح الداخلي والأزمة السورية: تحليل الاتجاهات 2011-2014. استنادًا إلى بيانات OCHA/ACAPS، أكتوبر 2014

13 CreativeMemory.org. مجزرة الشعيطات - اكتشاف المقابر الجماعية

14 رابطة أسر ضحايا الشعيطات، من نحن.

15 المدعي الفيدرالي الألماني - مكتب المدعي العام الفيدرالي. (2022، 29 يونيو). لائحة اتهام ضد مواطن سوري مزعوم في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بتهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

اعتـداءات جسـدية وتعذيـب الأسـرى ونقلهـم بين سـجون داعـش، بالإضافـة إلى إدارة دفعـات فديـة ونقاط تفتيـش للتنظيم.

تـم توقيـف رائـد إ. في 6 أبريـل 2022، وأصـدرت محكمة ولايـة برلين العليـا (Higher Regional Court Berlin) فـي 13 يوليـو 2023 حكمًـا يقضي بإدانته. بتهـم الانتماء إلى منظمـة إرهابيـة أجنبيـة، والجرائـم ضد الإنسـانية (التعذيـب، الحرمان الشـديد من الحريـة والاضطهـاد)، وجرائـم حـرب (التعذيـب والإيـذاء الجسـيم)، وفرضـت عليـه عقوبة السـجن لمدة 11 سـنة. في خطوة اعتُبرت بداية لمسـار المسـاءلة الدولية.[16]

خامساً: أنماط الانتهاكات المرتكبة

يُظهـر تحليـل المصـادر المفتوحة، إلـى جانب الشـهادات التي قام المركـز بتوثيقها، أن مـا يُعـرف بمجـزرة الشـعيطات لـم يكـن حادثـة معزولـة، بـل ارتبـط بنمط من الانتهـاكات الجسـيمة التـي ارتكبها تنظيـم "الدولة الإسلامية" (داعش) في سـياق سـيطرته علـى المنطقـة. ومـن خلال مقاطعة المـواد البصريـة والبيانـات الرقمية المتاحـة مـع الشـهادات الموثقة، أمكـن توثيق مجموعـة من الانتهـاكات الخطيرة، شـملت عمليـات القتل غيـر المشـروع والإعدامـات الجماعية، إضافة إلـى التعذيب والإخفـاء القسـري والتهجير القسـري، فـضلاً عن أنمـاط مرتبطة بإخفـاء الجثامين وطمـس الأدلـة الجنائيـة، واسـتهداف الفئـات الأكثـر ضعفـاً كالنسـاء والأطفـال وذوي الاحتياجـات الخاصة.

16 المدعـي العـام الفيدرالي الألمانـي - Kammergericht Berlin. (2023، 13 يوليو). بيـان صحفي حول إدانة مواطن سـوري بتهـم الانتمـاء إلى تنظيم إرهابي وجرائم ضد الإنسـانية وجرائم حرب، والحكم عليه بالسـجن 11 سـنة.

القتل الجماعي والإعدامات الميدانية

أظهـرت عمليـة التوثيق التي أجراها المركز وقوع عدد مـن حوادث القتل الجماعي في قرى الشـعيطات خلال النصف الثاني من آب/أغسـطس 2014. وتشـير الشـهادات الموثقـة والمـواد البصريـة التـي تـم تحليلهـا إلى أن هـذه العمليـات نُفـذت على يد عناصـر ينتمون إلـى تنظيم "الدولة الإسلاميـة" (داعش)، دون أي إجـراءات قضائية، وفـي أماكن عامة داخـل القرى.

وبالمجمـل، تمكـن المركـز مـن التحقـق مـن معلومـات 894 ضحيـة جميعهـا تـم تحديدهـا بالاسـم الكامل،[17] مـن خلال مقاطعـة المعلومات والقوائم التي انتشـرت فـي المصـادر المفتوحة في المصادر المفتوحة مع الشـهادات والأسـماء المتوفرة لـدى رابطـة ضحايـا الشـعيطات، مـع تقديـرات محليـة أعلـى فـي ضـوء اسـتمرار اكتشـاف مقابـر جماعيـة لاحقـاً. وتُظهـر هـذه القائمـة أن الضحايـا شـملوا فئـات عمريـة مختلفـة، مـن بينهـم رجـال بالغـون وقصـر ومسـنون، إضافـة إلـى حـالات محـدودة لنسـاء قُتلـن فـي سـياق العمليـات.

ومـن بيـن الوقائـع التي جـرى توثيقهـا، إعدام جماعـي وقع في سـاحة قريـة غرانيج، حيـث قُتـل قرابة 300 شـخص فـي يوم واحد بعـد احتجازهـم. كما تم توثيـق حوادث قتـل أخـرى في عدة قـرى من المنطقة، شـملت إطلاق نـار جماعي علـى مجموعات مـن المحتجزيـن، وعمليـات قطـع رؤوس نُفـذت بشـكل علني ظهرت فـي عدد من الصـور والفيديوهـات التـي تـم التحقـق منهـا بالإضافـة إلـى التحقق مـن هوية أحد مرتكبـي هـذه الانتهـاكات،[18] إضافة إلـى تعليق جثامين بعـض الضحايا علـى أعمدة الكهربـاء فـي إطار مـا يبدو أنه أسـلوب لترهيـب السـكان المحليين.

وقـد شـملت عمليـة التحقـق تحليل عدد مـن مقاطـع الفيديـو التي توثـق عمليات القتـل، حيـث أظهـرت المقاطـع أفـراداً مسـلحين يرتـدون اللبـاس العسـكري المعـروف لـدى التنظيم ويرفعـون راياته وشـعاراته، الأمر الذي يرجـح انتماؤهم إلى تنظيـم "الدولـة الإسلامية". كما أكد شـهود عيان من سـكان المنطقـة، ممن جرى توثيـق شـهاداتهم، أن هذه العمليـات نُفذت على يد عناصر التنظيم عقب سـيطرته علـى القرى.

مـن الأمثلـة على المـواد البصرية التـي وثقها الفريق في سـياق التحقيـق في مجزرة الشـعيطات، مقطـع فيديـو حصل عليه فريـق التوثيق من مصدر خـاص، تبلغ مدته

17 ملحق رقم 3
18 ملحق رقم 1

(8 دقائـق و46 ثانيـة). يظهر في الفيديو مجموعة من العناصر المسـلحة بزيٍّ شـبه عسـكري (جعب مخـازن بندقيات وسـكاكين)، وبمظهر يتطابق مـع النمط البصري لعناصـر تنظيم «داعـش» (لحى طويلة وشـوارب محفوفة). يوثـق الفيديو عمليات إعـدام ميدانيـة لـ 4 أشـخاص، بالإضافـة إلـى جريمـة حـرق شـخص حياً باسـتخدام مواد قابلة للاشـتعال، وسـط أجواء احتفاليـة من العناصر وكيـل اتهامات «بالردة» للضحايـا. وتشـير المعطيـات المتوفـرة، بمـا فـي ذلـك المعلومـات التـي قدمتها رابطـة ضحايا الشـعيطات ونتائـج المطابقة الجغرافيـة التي أجراهـا الفريق، إلى أن الفيديـو يعـود إلـى عـام 2014، خلال ذروة المواجهات التي شـهدتها المنطقة.

وقـد كشـف التدقيق الصوتـي عن تداخل عـدة لغات ولهجـات، مما يشـير إلى تنوع جنسـيات العناصـر (محليين وأجانـب)، كمـا كانـت لهجة «أبنـاء الجزيرة السـورية» مسـموعة بشـكل واضـح فـي الفيديو. وقـد رُصـدت عبـارات ذات دلالـة قوية مثل (الله أكبر، الشـعيطات، الشـعطي).

وعلـى الرغـم مـن تحديـات سـوء الدقـة واهتـزاز الكاميـرا، نجـح فريـق التحقيق في تحديـد الموقـع الجغرافـي الدقيـق باسـتخدام أدوات المفتوحـة المصـدر (Google Earth) ومطابقتهـا مـع المعالـم الظاهـرة فـي الفيديـو.

المطابقة البصرية:

1.تـم تحديـد سـياج حديدي لجسـر صغيـر يقـع علـى الطريـق العـام للبلـدة. تحديد مجـرى مائي والطرق المحاذيـة له مـن الجهتين (يميـن ويسـار الجسـر). نقطـة الارتـكاز: بلـدة الجـرذي الشـرقي بريف دير الزور.

2.مطابقة المساحات الخضراء (الأشجار) وتوزيع المنازل خلفها مع الصور الجوية التاريخية.

3.رصد بناء مؤلف من طابقين في الجهة المقابلة للجسر، وهو مَعلَم ظهر بوضوح في الفيديو وتم تأكيده عبر الأقمار الصناعية.

وقـد واجهـت عمليـة التحقق صعوبة بالغة نتيجـة مرور حوالي 12 عامـاً على الحادثة، ومـا تبـع ذلك مـن تغييرات فـي التضاريـس العمرانية نتيجـة العمليات العسـكرية المسـتمرة في شـمال شـرق سـوريا، إلا أن تقاطع الأدلة المكانية (الجسر، المجرى المائـي، البناء) أكد صحـة الموقع.

الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية

نفّذ التنظيم حملات اعتقال واسعة استهدفت الذكور من أبناء الشعيطات، سواء خلال العمليات العسكرية أو بعدها. وأفادت شهادات متعددة بأن مجرد الانتماء للعشيرة كان كافياً للاعتقال أو الإعدام الفوري على الحواجز.[19] تم نقل المئات إلى مراكز احتجاز تابعة للتنظيم في الميادين والبوكمال ومناطق أخرى حسب فيديو وصورتين تم التحقق منها ومقاطعة محتواها مع الشهادات الموثقة، حيث انقطع أثر كثيرين منهم نهائياً. ولم تتلقّ عائلاتهم أي معلومات عن مصيرهم. كما استُخدمت الاعتقالات لاحقاً كأداة ضغط على العائدين، حيث جرى احتجاز من يُشتبه بعدم "توبتهم" أو بإخفائهم أسلحة أو تعاونهم مع جهات مناهضة للتنظيم.

كما تشير الشهادات التي وثقها المركز أيضاً إلى أن عدداً من المحتجزين لدى تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) تعرضوا لأساليب تعذيب ومعاملة قاسية أو لا إنسانية داخل أماكن الاحتجاز. ووفقاً للشهادات، شملت هذه الممارسات الضرب بأسلاك معدنية والصعق بالكهرباء والتعليق من الأطراف والإيهام بالإعدام، إضافة إلى الحرمان من الطعام والماء.

وفي إحدى الحالات التي تناولتها إجراءات قضائية لاحقة في أوروبا، أفادت المعلومات بأن طفلاً يبلغ من العمر 13 عاماً تعرض للتعليق من يديه والضرب المتكرر داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة للتنظيم.[20]

كما أشارت بعض الشهادات إلى وقوع حالات وفاة أثناء الاحتجاز يُعتقد أنها ناجمة عن التعذيب أو نتيجة الإهمال الطبي، فضلاً عن تعرض بعض المدنيين لانتهاكات مهينة أثناء اقتحام القرى، بما في ذلك اعتداءات لفظية وجسدية.

وتجدر الإشارة إلى أن المواد البصرية التي جرى تحليلها من المصادر المفتوحة لم توفر أدلة مباشرة توثق هذه الممارسات داخل أماكن الاحتجاز، ولذلك يستند توثيق هذه الانتهاكات بشكل أساسي إلى الشهادات التي جمعها المركز وإلى المعلومات التي جرى التحقق منها من مصادر متعددة.

19 رابطة عائلات ضحايا الشعيطات، بيانات سنوية وتقارير توثيق الضحايا.

20 شاهد عيان على فظائع "داعش"... إجبار طفل 13 عامًا على مشاهدة عمليات ذبح ورجم، CNN عربي، (29 أغسطس 2014).

استهداف الأطفال والنساء وكبار السن

تشـير المعلومـات التي وثقها المركز إلى أن عـدد الأطفال الضحايا بلغ ما لا يقل عن 142 طـفلاً دون سـن الثامنة عشـرة، اسـتناداً إلى جـداول الضحايا الموثقة بالاسـم الكامـل لـدى المركز. وقد جـرى التحقق من هذه الأسـماء مـن خلال مقاطعتها مع قوائـم الضحايـا التـي تـم تداولهـا علـى المصـادر المفتوحة، إضافـة إلـى مراجعتها بالتعـاون مـع رابطـة عـائلات ضحايـا الشـعيطات ومقارنتها مـع الشـهادات التي وثقهـا المركز.

وتُظهـر قوائم الضحايـا الموثقة أن بعض الأطفال قُتلوا ضمن الإعدامات الجماعية التـي نفذهـا التنظيم، فيما تشـير المعلومـات المتوفرة إلى مقتـل أطفال آخرين في سـياق اسـتهداف عـائلات بأكملهـا، بمـا فـي ذلك حـالات لأطفـال مـن مواليد عام 2014 قُتلـوا مـع أفراد من أسـرهم خلال أحداث آب/أغسـطس مـن العام ذاته.

وفيما يتعلق بالنسـاء، تشـير توثيقات رابطة عائلات ضحايا الشـعيطات إلى مقتل مـا يقـارب 30 سـيدة خلال المجـزرة. وقد تمكـن المركز مـن التحقق من أسـماء 15 سـيدة علـى الأقل موثقـة بالاسـم الكامل، وذلـك مـن خلال مقاطعـة المعلومات الـواردة مـن الشـهود مـن أبنـاء المنطقـة مـع البيانـات المتوفـرة فـي المصـادر المفتوحة.

وفـي هـذا السـياق، أفـاد أحـد الشـهود الذين وثـق المركـز شـهادتهم، ويشـار إليه بالأحـرف الأولـى (أ.أ)، بـأن عناصـر التنظيم قاموا بإعـدام عدد كبير من سـكان القرى بعـد اعتقالهـم من منازلهم، بمن فيهم كبار السـن ونسـاء وأطفال. وذكر الشـاهد فـي إفادته:

> **«أعـدم تنظيـم داعش نحو 550 شـخصاً مـن أهالي الشـعيطات بعد أن اعتقلوهـم مـن المنـازل ممـن بقـوا في قراهم ولم يغـادروا، حيـث قتلوا كل شـخص وجـدوه في تلـك القـرى، من بينهـم كبار السـن ونسـاء وأطفال، ومـن بينهـم امـرأة تدعـى عونة مـع أطفالها الثلاثـة في قرية الكشـكية.»**

وتجـدر الإشـارة إلـى أن المـواد البصريـة التي تـم التحقق منهـا، بما في ذلـك الصور ومقاطـع الفيديـو، لـم توفـر معلومـات مباشـرة حـول طبيعـة الانتهـاكات التـي تعرضـت لهـا النسـاء والأطفـال خلال هـذه الأحـداث. ولذلـك يعتمـد توثيـق هـذه الحالات بشـكل أساسـي على قوائم الضحايا الموثقة والشـهادات التي تم جمعها، والتـي تؤكـد وقوع ضحايا بين النسـاء والأطفال دون أن تسـمح فـي جميع الحالات بتحديـد ظـروف القتـل والانتهاكات الأخـرى بدقة.

استهداف ذوي الاحتياجات الخاصة

تشير إحدى الشهادات التي قام المركز بتوثيقها إلى وقوع حوادث قتل استهدفت أشخاصاً يعانون من إعاقات ذهنية أو نفسية في سياق الأحداث المرتبطة بمجزرة الشعيطات، حيث بقي بعض هؤلاء الأشخاص في القرى أثناء موجات النزوح التي شهدتها المنطقة، نتيجة عجز عائلاتهم عن اصطحابهم أو لعدم إدراكهم لطبيعة المخاطر المحيطة بهم. وتفيد الشهادات بأن عناصر تنظيم الدولة الإسلامية أقدموا على قتل عدد من هؤلاء الأشخاص في ظروف تشير إلى انعدام قدرتهم على فهم الوضع أو الدفاع عن أنفسهم. ومن بين الحالات التي أوردها الشهود:

- إعدام شخص يُدعى «ا ش» بقذيفة RPG بعد أن أدلى، دون إدراك، باعترافات بأنه قاتل التنظيم.
- قتل شخص آخر لديه إعاقة ذهنية بقطع الرأس بعد سخرية لفظية اعتبرها عناصر التنظيم "اعترافاً".
- قتل أفراد من ذوي الإعاقات الحركية لعدم قدرتهم على الامتثال لأوامر التفتيش أو النزوح.

وفي هذا السياق، أفاد الشاهد ح. أ: (كل من حاول الخروج من تلك المنطقة قتله تنظيم داعش أو اعتقله وبقي بعض كبار السن والنساء والمرضى وبعض الذين كان معهم مرض في عقلهم ولا يدركون الأمور كما هو الحال مع «ح» هو مريض عقلي، بقي فتم قتله من قبل تنظيم داعش. كما قتلوا مريض عقلي آخر يدعى «أ ش» بعد أن أمسكوه وسألوه هل قاتلت التنظيم فقال لهم نعم، وقالوا له كيف قاتلتهم قال لهم بقاذف الآر بي جي فربطوه على عمود خشبي وأطلقوا عليه قذيفة آر بي جي وتم نشر هذا الفيديو والمحادثة وعملية القتل وكان لدي الفيديو لكنني فقدته. وقتلوا مريض عقلي آخر لا أذكر اسمه بعد أن سألوه إن قاتلهم فقال دفعت أحد عناصركم إلى محولة الكهرباء فماتوا فقاموا بقطع رأسه ووضعه على محولة الكهرباء).

وفي إطار التحقق من هذه المعطيات، راجع فريق التوثيق المواد البصرية المتاحة التي جمعها من المصادر المفتوحة والمرتبطة بالأحداث، بما في ذلك مقاطع فيديو وصور متداولة خلال تلك الفترة. ومن بين هذه المواد، قام الفريق بتحليل مقطع فيديو تبلغ مدته دقيقتين وثانية واحدة، يظهر فيه شخص مقيد إلى عمود إسمنتي يُرجَّح أنه عمود كهرباء من الطراز المستخدم في المناطق السورية.

ويُظهر المقطع عملية استجواب للشخص المقيد من قبل عدد من الأشخاص المسلحين قبل تنفيذ عملية إعدام ميداني بحقه.

ومن خلال تحليل المحتوى الصوتي للمقطع، يتبين أن الشخص المستهدف يدعى «إبراهيم الشريدي» وينحدر من بلدة «أبو حمام» التابعة لقبيلة الشعيطات في محافظة دير الزور. كما يظهر في الفيديو عدد من الأشخاص المسلحين الذين يحيطون بالضحية، يرتدون ملابس مدنية ويحملون أسلحة فردية. ويُلاحظ من خلال التسجيل الصوتي تباين في اللهجات المستخدمة، حيث يتحدث أحد الأشخاص بلهجة عربية غير سورية، فيما يظهر شخص آخر يواجه صعوبة في التحدث باللغة العربية، وهو ما قد يشير إلى وجود عناصر غير سورية ضمن المجموعة.

ويتضمن المقطع اتهام الضحية باستهداف عناصر من تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) وقتل اثنين منهم باستخدام قذيفة RPG عند السور القريب من موقع التصوير، وهو ما استخدمه الأشخاص الظاهرون في الفيديو لتبرير تنفيذ عملية القتل بالطريقة ذاتها. ويُظهر المقطع في نهايته لحظة إطلاق قذيفة من النوع نفسه باتجاه الضحية المقيد، مصحوبة بهتافات وعبارات مؤيدة للتنظيم.

ورغم تعذر تحديد التاريخ الدقيق لتصوير المقطع، فإن المعطيات الواردة فيه، بما في ذلك هوية الضحية ومكان انحداره والسياق المرتبط بعشيرة الشعيطات في دير الزور، تتقاطع مع الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال الهجوم الذي شنه تنظيم «داعش» على مناطق الشعيطات عام 2014، الأمر الذي يعزز من قيمة هذا المقطع بوصفه مادة بصرية توثق نمطاً من الانتهاكات التي ارتكبها التنظيم خلال تلك الفترة.

المقابر الجماعية وإخفاء الجثامين

تشـير الشهادات التي وثقها المركز إلى أنه من المرجح أن تنظيم "الدولة الإسلامية" لـم يقم بدفـن الجثامين بشـكل منظم أو بحفـر مقابر جماعية في معظـم الحالات. فقـد أكد عدد من الشـهود من سـكان المنطقـة أن العديد من الجثامين تُركت في أماكنهـا عقـب عمليـات القتـل، بما في ذلـك على أطـراف القـرى والطـرق الزراعية، وفـي بعـض الحـالات جـرى تغطيتها بطبقـات خفيفة من التـراب. وتشـير الإفادات كذلـك إلـى أن الأهالي هـم من قاموا لاحقاً بدفـن عدد من الضحايا فـي مواقع قريبة مـن أماكن العثور علـى الجثامين.

واجـه فريـق التوثيـق تحديـاً فـي تحديـد المواقـع الجغرافية بدقـة مـن خلال الصور ومقاطـع الفيديـو نظـراً للطبيعة الصحراويـة للمنطقة، حيث أن العديـد من الصور ومقاطـع الفيديـو المتوفـرة كانـت تفتقر إلـى معالم واضحـة يمكن الاسـتناد إليها لتحديـد المواقـع بدقة. وفي هذا السـياق، تم توثيق عدد من مواقـع الدفن الجماعي بالاعتمـاد على شـهادات الشـهود والمـواد البصريـة المتاحة، والتي بلـغ عددها نحو 16 مـادة بصريـة. ومـن بيـن هـذه المواقـع موقـع فـي بادية الكشـكية، يعتقـد أحد الشـهود أنـه يضم أكثـر من 230 جثـة، إضافة إلى مواقـع أخرى في منطقتـي غرانيج وأبـو حمـام. كما أشـارت بعض الشـهادات إلـى إلقاء جثامين في آبـار نفطية وفي نهـر الفرات.

وتمكـن المركـز، اسـتناداً إلى المعلومـات والشـهادات المتوفرة، مـن تحديد مواقع بعـض أماكن الدفن بصـورة تقريبية، حيث جـرى التحقق منها ومقارنتها باسـتخدام صـور الأقمار الصناعيـة المتاحة.

سادساً: أماكن وقوع الانتهاكات

اعتمدنا في تحديد الأماكن التي وقعت فيها مجزرة الشعيطات على مطابقة المعلومات الواردة في الشهادات، مع المواد مفتوحة المصدر التي نُشرت عن الحدث. ومن خلال جمع هذه المعلومات، صممنا خريطة تفاعلية توضح بدقة المناطق التي شهدت عمليات القتل. تشمل هذه الخريطة بلدات أبو حمام والكشكية وغرانيج، بالإضافة إلى قرى الجرزي الشرقي والغربي وأبو حردوب ودرنج، وصولاً إلى المنطقة المحيطة بـ حقل التنك، حيث تم التأكد من كل موقع جغرافياً لربط الشهادات بالأماكن الحقيقية التي حدثت فيها الانتهاكات.

سابعاً: المشتبه بهم في ارتكاب الانتهاكات

أفضت عملية توثيق الشهادات التي أجراها المركز مع ناجين من المجزرة وذوي الضحايا إلى تحديد أسماء عدد من الأشخاص الذين يُشتبه في مشاركتهم في مجزرة الشعيطات. واستندت عملية التحقق إلى تقاطع المعلومات الواردة في (11) من الشهادات الموثقة مع (59) من المواد البصرية والوثائق والصور التي جمعها المركز. وشملت منهجية التحقق مقارنة الأسماء والأوصاف والأدوار المنسوبة إلى هؤلاء الأشخاص في شهادات متعددة، ومطابقتها مع الصور ومقاطع الفيديو والوثائق ذات الصلة. كما استند التحقق، في بعض الحالات، إلى معرفة مباشرة من قبل شهود أو مصادر محلية بهوية بعض هؤلاء الأشخاص قبل انضمامهم إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، الأمر الذي ساهم في تعزيز موثوقية عملية التحديد.

وبناءً على هذا التقاطع بين الشهادات الموثقة والمواد البصرية والوثائق والصور التي جمعها المركز، تمكن الفريق من تحديد عدد من الشخصيات القيادية والعناصر المحلية المنتمية إلى التنظيم ممن يُشتبه في مشاركتهم في المجزرة، ومن بينهم أشخاص من أبناء المنطقة، بما في ذلك بعض المنتمين إلى عشيرة الشعيطات. وقد أُدرجت الصور والمواد ذات الصلة بهؤلاء الأشخاص في الملحق رقم (1) من هذا التقرير.

واعتمد المركز في تحديد هوية بعض الأشخاص من أفراد التنظيم الذين يُشتبه في مشاركتهم في مجزرة الشعيطات على منهجية تحقق متعددة المصادر، شملت :

* توثيق شهادات ناجين وذوي ضحايا عدد 12 عاصروا الأحداث أو كانت لديهم معرفة مباشرة ببعض المشاركين فيها.
* تحليل ومراجعة مواد بصرية ووثائق وصور جمعها المركز (59)، أو حصل عليها من الشهود خلال عملية التوثيق. وتضمنت 11 مادة من هذه المواد على الأقل صوراً واضحة لأفراد يُعتقد أنهم من عناصر تنظيم داعش، وتمكن الفريق من تحديد هوياتهم.
* مطابقة الصور المتاحة مع المعلومات التي قدمها شهود أو مصادر محلية تعرفوا على بعض الأشخاص بحكم معرفة سابقة ومباشرة بهم قبل انضمامهم إلى التنظيم.

وقـد جرى التعامل مـع هذه المعطيات بوصفها مؤشـرات موثقة تسـتوجب مزيداً مـن التحقـق والتحليـل، ولا تُعـد بحد ذاتها حكمـاً نهائيـاً بالمسـؤولية الجنائية، التي تبقـى من اختصـاص الجهات القضائيـة المختصة.

ثامناً: خاتمة وتوصيات

تمثـل المرحلـة الانتقاليـة الراهنة في سـوريا، ولا سـيما مع إنشـاء الهيئـة الوطنية للعدالـة الانتقاليـة والهيئة الوطنية للمفقودين، فرصة قانونية ومؤسسـية حقيقية لمعالجـة الجرائـم الجسـيمة التـي ارتُكبـت خلال سـنوات النـزاع مـن قبـل جميـع الأطـراف، بمـا فـي ذلـك الانتهـاكات التـي ارتكبهـا تنظيـم الدولـة الإسلاميـة، مثل القتل غير المشـروع في سـياق الإعدامات خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسـري، والتعذيـب، والتهجير القسـري.

فرغم مرور سـنوات على مجزرة الشـعيطات، لم تُفتح حتى الآن مسـارات مسـاءلة وطنيـة فعّالـة تضمـن كشـف الحقيقـة ومحاسـبة المسـؤولين عنها، كمـا لا يزال عـدد مـن الضحايـا فـي عـداد المفقوديـن. إن اسـتمرار غيـاب المسـاءلة لا يكرّس معانـاة الضحايـا وذويهم فحسـب، بـل يقوّض الثقـة في مؤسسـات الدولة ويهدد بإعـادة إنتـاج أنمـاط العنـف والإفلات مـن العقـاب. كمـا أن التركيـز على انتهاكات وجرائم نظام الأسـد وإهمال الانتهـاكات التي ارتكبتها أطراف أخرى يشـكل انتقاصاً مـن حقـوق الضحايا ويقوض مبـدأ شـمولية العدالة.

إن معالجـة مجـزرة الشـعيطات وغيرها من الانتهـاكات التي ارتكبهـا تنظيم الدولة ضمـن مسـارات العدالـة الانتقاليـة الوطنيـة لا تمثـل اسـتجابة لأحـداث محليـة معزولـة، بـل تشـكل اختبـاراً لمـدى التـزام الحكومـة الانتقاليـة وهيئـات العدالـة الانتقاليـة بشـمولية العملية الانتقاليـة وضمان حقوق جميع الضحايـا في الحقيقة والإنصـاف وجبـر الضـرر وضمان عـدم التكرار، وترسـيخ مبـدأ خضوع جميـع مرتكبي الجرائم الجسـيمة للمسـاءلة دون اسـتثناء.

وبالتالـي، علـى الحكومـة السـورية الانتقالية الإسـراع فـي إطلاق وتفعيل مسـارات العدالة الانتقالية وضمان معالجة الانتهاكات المرتبطة بمجزرة الشـعيطات ضمن

آليـات واضحـة تقوم على الحق في الحقيقة والمسـاءلة وجبر الضـرر وضمانات عدم التكـرار، وذلك من خلال:

* إيـلاء ملـف مجـزرة الشـعيطات أولويـة خاصـة ضمـن عمـل مؤسسـات العدالـة الانتقاليـة، ولا سـيما الهيئـة الوطنيـة للعدالـة الانتقاليـة والهيئة الوطنيـة للمفقوديـن، وضمـان تزويدهمـا بالمـوارد والصلاحيـات اللازمـة للاضـطلاع بمهامهـا بصـورة فعّالـة ومسـتقلة.
* تمكيـن الهيئة الوطنية للعدالـة الانتقالية والهيئة الوطنيـة للمفقودين من الوصـول الكامـل وغير المقيّد إلى جميع السـجلات والمعلومـات والمواقع المرتبطـة بالانتهـاكات، وحمايـة هـذه المواقـع باعتبارهـا أدلـة ومسـارح جريمـة، وضمـان حفظهـا ومنـع العبـث بهـا بما يسـمح باسـتخدامها في عمليات كشـف الحقيقـة والتحقيقـات القضائية.
* اتخـاذ خطـوات عمليـة لكشـف مصيـر المفقوديـن المرتبطيـن بمجـزرة الشـعيطات، بمـا فـي ذلك جمـع وتحليـل المعلومـات المتعلقـة بمواقع الدفـن المحتملـة، وإجـراء عمليات البحث واسـتخراج الرفـات والتعرف على الضحايـا وفق المعايير الدوليـة، وإبلاغ العائلات بنتائج هذه الجهود بشـكل شـفاف ومنتظم.
* فتـح تحقيقـات جنائيـة مسـتقلة وفعّالـة بشـأن الانتهـاكات المرتبطـة بالمجـزرة، ومحاسـبة المسـؤولين عنها وفـق القانون، بما يشـمل ملاحقة المشـتبه بهـم الموجودين خارج سـوريا من خـلال التعـاون القضائي الدولي أو دعـم المحاكمـات القائمـة علـى مبـدأ الولايـة القضائيـة العالمية.
* ضمـان المشـاركة الفعّالـة والآمنة للضحايـا وذويهم في مسـارات العدالة الانتقاليـة، بمـا في ذلـك من خـلال عمليات كشـف الحقيقـة وتحديد مصير المفقوديـن وتصميـم وتنفيذ برامج جبـر الضرر.
* تعزيـز التعـاون المنهجـي مـع منظمـات المجتمـع المدنـي السـورية والمنظمـات الدوليـة التـي تمتلـك توثيقـات وأدلـة متعلقـة بالمجـزرة، والاسـتفادة مـن هـذه التوثيقـات لدعم جهـود كشـف الحقيقـة والتحقيق والمسـاءلة.
* إطـلاق برامـج شـاملة لجبـر ضـرر الضحايـا وذويهـم تشـمل تعويضـات ماديـة ومعنوية مناسـبة، وتوفير الرعاية الطبية والنفسـية وإعـادة التأهيل الاجتماعـي للناجيـن وأسـر الضحايا، بما يسـهم في معالجة آثـار الانتهاكات وضمـان عـدم التكـرار وتخليد ذكـرى الضحايا.

تاسعاً الملاحق:

ملحـق رقـم 1: أسـماء المشـتبه بهـم (خـاص للاسـتخدام القانوني ليسـت للنشـر العام)

ملحـق رقـم 2: صـور الأشـخاص المشـتبه بهـم التـي تـم التحقـق منهـا (خـاص للاسـتخدام القانونـي ليسـت للنشـر العـام)

ملحـق رقـم 3: قائمـة الضحايا مفصلة (خاص للاسـتخدام القانوني ليسـت للنشـر العام)

ملحق رقم 4: الخريطة التفاعلية لأماكن الانتهاكات